فيما قامت مليشيات حماس بنهب منزل عرفات في غزة تتويجاً لمجازر دموية واسعة

الجمعية الفلسطينية لحقوق الإنسان: مجازر " حماس " في غزة نكبة جديدة

احد مقاتلي كتائب الاقصى قبل لحظات من اعدامه بصورة همجية على ايدي ملثمي حماس

نجل احد مقاتلي كتائب الاقصى رافعاً يدية امام ملثمي حماس بعد اعتقال والده

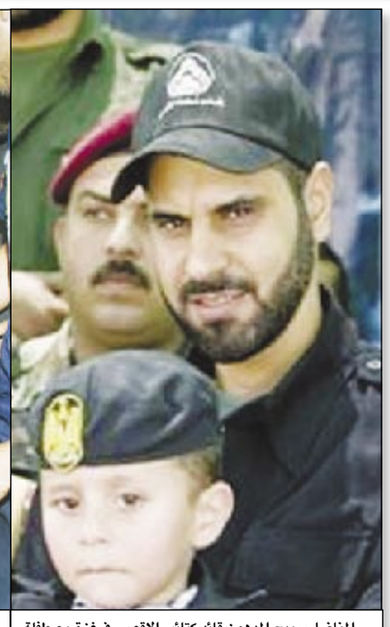
المناضل سميح المدهون قائد كتائب الاقصى في غزة مع طفلة

المناضل سميح المدهون قائد كتائب الأقصى المطلوب من إسرائيل بعد إعدامه والتمثيل بجثته في شوارع غزة من قبل (حماس)

□ غزة / متابعات:

في حين تحدّثت وكالات الأنباء عن عمليات إعدام جرت في قطاع غزة، مقابل إغتيالات وإحراق مكاتب في جنين بالضفة الغربية ومدن أخرى قام بها أنصار "فتح"، أصدرت جمعية "راصد" الفلسطينية بياناً- حصلت صحيفة "14 اكتوبر" على نسخة منه - وصفت فيه ماحدث في قطاع غزة من احتلال وانقلاب على الشرعية الفلسطينية والدولية ، بأنه خرق كبير وفادح للاتفاقيات التي أبرمت بين " حركة حماس " و السلطة الفلسطينية الشرعية وأخرها في مدينة مكة المكرمة ، ومن ضمنها خرقها لحماية المدنيين والتسبب بالاقتتال الداخلي الفلسطيني والفلتان الأمني الذي نتج عنه مقتل العديد من المواطنين من بينهم أطفال ونساء .

وشددت الجمعية على أنه أنه لا يحق لا أحد القيام بإعدام مواطنين فلسطينيين والتنكيل بهم بصور بشعة كما حدث في قطاع غزة ، حيث قامت مجموعات تابعه لماتسمى "حركة حماس " بإعدام العديد من المواطنين لمجرد انتمائهم لجهاز الأمن الوقائي الفلسطيني ، كما قاموا وهم يتباهون بالتنكيل البشع بجثث المواطنين أمام كاميرات التلفزة وهذا خرق واضح للقانون الدولي الإنساني ولاتفاقية جنيف الرابعة التي تحظر المساس بالمواطنين أثناء النزاعات المسلحة ، كما قتل وجرح العديد من المدنيين في حوادث متعددة وفي مناطق مختلفة في قطاع غزة من بينهم أطفال ونساء وشيوخ ناهيك عن تدمير المؤسسات الفلسطينية الرسمية واحتلالها والقيام بأعمال الشغب والإخلال بالأمن الذي عم القطاع بأكمله .

وأدانت الجمعية التصفيات الجسدية والإعدامات المكشوفة في الشوارع على أيدي ملثمين من حركة (حماس) وطالبت الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بالتحرك الفوري والتدخل السريع لحماية المدنين في قطاع غزة والمساعدة على وقف الممارسات غير المشروعة والمجازر الدموية ضد المدنين ، كما دعت الجمعية قيادة حركة (حماس) لاحترام حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني والالتزام باتفاقية جنيف وتطبيقها والكف عن عمليات الإعدام والاعتقالات والتعذيب ضد المعتقلين والمدنيين . .

كما استهجنت الجمعية ما قام به مقاتلون في حركة (فتح) في الضفة الغربية من أعمال انتقامية ، وناشدت السلطة الفلسطينية الشرعية وجميع الفصائل والقوى ومن بينهم حركة فتح بضبط النفس والسعي لبسط الأمن الشرعي و حماية المواطنين الذين يتعرضون لأعمال إنتقامية نتيجة الاقتتال والفلتان الأمني .

وأهابت الجمعية الفلسطينية لحقوق الإنسان بكافة الأطراف المتنازعة تحمل المسؤولية أمام المواطنين ، وطالبت بمحاكمة كل المتورطين بانتهاكات حقوق الإنسان في قطاع غزة وبأعمال القتل والتعذيب .

وإمعانا بأعمال القتل والنهب والتدمير التي أباحتها حماس لميشياتها في قطاع غزة فقد تعرض منزل الزعيم المناضل التاريخي والقائد الفلسطيني الراحل ياسر عرفات في غزة للنهب أمس السبت غداة سيطرة مليشيات حركة حماس على القطاع على ما افاد شاهد من وكالة فرانس برس.

وروى الشاهد المقيم في مواجهة منزل عرفات خوفا من التعرض لعملية انتقامية اسمه خوفا من التعرض لعملية انتقامية "رأيت مسلحين (من حماس) يدخلون المنزل ويسرقون أغراضا ويحرقون إحدى غرف النوم".وأفاد ان مسلحين ملثمين من كتائب عز الدين القسام الجناح العسكري لحركة حماس كانوا منتشرين أمس السبت على سطح المنزل ويمنعون اي شخص من الاقتراب.

وتوفي عرفات مؤسس حركة فتح عام 2004م في مستشفى باريسي وبقي منزله بعدها فارغا تحت إشراف حراس.

وجـرت عمـليـات نـهـب الجـمـعـة في قطاع غزة بعد أن أحكمت حركة حماس سيطرتها العسكرية عليه.

وتعبيراً عن منهج الغلو هددت حركة حماس أمس السبت بالرد في الضفة الغربية المحتلة على قوات منظمة فتح والتابعة للرئيس محمود عباس.

وزعم سامي أبو زهري المسؤول في حماس أن ما حدث في غزة هو التحرير الثاني للقطاع من العملاء بعد تحريره من الاحتلال، بينما وصف ما يحدث في الضفة الغربية بأنه انقلاب وارهاب حقيقي، مشيرا الى أن حماس لن تقف مكتوفة الأيدي حيال ذلك في الضفة الغربية" وستتخذ كل الخطوات اللازمة لضمان وضع حد "لهذه الجرائم" حسب قوله.

في غضون ذلك عبرت اللجنة " الرباعية" لوسطاء السلام في الشرق الأوسط عن دعمها للرئيس الفلسطيني محمود عباس أمس السبت بقولها أنها تعترف بشرعية حله للحكومة بقيادة حماس.

ودعـت الـلـجـنـة الـتـي تـضـم الاتـحـاد الأوروبـي وروسـيـا والـولايـات المتحدة والأمم المتحدة في بيان أصدرته وزارة الخارجية الأمريكية الى وقف أعمال العنف في غزة وضمان إمكان تدفق السلع الإنسانية الى القطاع.

من جهة أخرى وفي القاهرة قال وزير الخارجية المصري أحمد أبو الغيط أمس السبت إن لجنة الوساطة الرباعية المعنية بالسلام في الشرق الأوسط قد ترجيء اجتماعا كان من المقرر عقده في 26 يونيو حتى يتضح ما سيحدث في الأراضي الفلسطينية، لكن أبو الغيط قال إن التطورات في قطاع غزة الذي سيطرت عليه حركة المقاومة الإسلامية (حماس) يوم الخميس تلقي بشكوك حول هذا الاجتماع.

وقال "هناك اتصالات تجري حاليا بين أعضاء الرباعي الدولي للبحث في مدى جدواه (الاجتماع) وهل يحتاج الأمر للمضي في عقده أم يتم تأجيله لبعض الوقت... لحين تكشف التطورات."، وأضاف أن مصر ترى عدم التعجل في عقد الاجتماع.

وعندما سئل عن السبب وراء سحب مصر لوفدها الامني من قطاع غزة يوم الجمعة قال أبو الغيط ان مصر ستتعامل مع مقر "الشرعية الفلسطينية" في بلدة رام الله بالضفة الغربية.

وتابع "خروج المكتب المصري من غزة يعني أن الوضع هناك لا يمثل الشرعية الفلسطينية وأن مصر سوف تعاود جهودها في التوقيت المناسب."

وفي غـزة تـهـافـت الـسـكـان على شـراء وتخزين المواد الغذائية والبترولية خوفا من انقطاعها، بعدما أغلق جيش الاحتلال الإسرائيلي المعابر الرئيسية في القطاع جراء سيطرة مليشيات حماس على القطاع.

مسلحو حماس يدوسون باقدامهم صورة الرئيس محمود عباس

مسلحو حماس يدوسون باقدامهم صورة القائد الراحل ياسر عرفات وينهبون محتويات منزله

مبروك لحماس النصر المبين

عبدالرحمن الراشد

كـانـت اكـبـر إهـانـة للشعب الفلسطيني الذي طالع بخجل وفزع واستنكار لما جرى أمامه. بدا المنظر بشعا أمام أعين الجميع، واحدة من اكبر المذابح في تاريخ غزة، عسكر حماس يقتلون عشرات من رجال فتح، ويجرون الاحياء عاري الصدور رافعين ايدي الاستسلام، أمام جنود حماس، رافعين اصبعي النصر، معلنين بلا حياء انهم حرروا غزة.

ما الذي يحدث؟ هل يعقل ان تختار حماس مقاتلة فلسطينيي فتح في حين ان الاسرائيليين على مرمى حجر منها؟ هل يمكن ان ترضى ان تصبح مجرد أداة للايرانيين لتخريب الوضع وإرباك المنطقة كما فعلت من قبل في مثل هذه الايام من الصيف الماضي؟ في الصيف الماضي خطفت حماس جنديا اسرائيليا واحدا فأوجعتها اسرائيل ضربا وهدما، هذه المرة اختارت الهجوم على مقرات فتح ومكتب رئيس الجمهورية ومطاردة منسوبيها فكسبت المعركة على الارض. ولكن أي انتصار هذا الذي فرحت به حماس؟

لقد دفنت حماس القضية الفلسطينية، وهالت التراب على احترام العالم لحقوق الفلسطينيين، ولمعت صورة اسرائيل، وأحبطت كل أمل في كل نفس كانت تتطلع الى دولة فلسطينية مستقلة. ما فعلته حماس مجرد بداية لفتنة كبيرة تقول وداعا للقضية ومرحبا بزمن يتقاتل فيه الإخوة.

مرت أيام صعبة على المجتمع العربي، لكن هذه اسوأ من أي يوم مضى في تاريخه. لهذا عليه ان يأخذ موقفا حاسما، انه لا يقبل تقسيم فلسطين ولو بأيدي اهلها. انه لا يقبل السكوت وهو يرى فريقا يذبح فريقا آخر. انه لا يرضى بإعلان رئيس الوزراء المقال تأييده لما فعله رجاله من قتل واستباحة ونهب وحرق ومطاردة لإخوته في فتح والسلطة الفلسطينية واستيلاء على مقارهم ومكاتبهم. على المجتمع العربي أن يحزم أمره بوضوح، انه مع الشرعية التي تتمثل في السلطة الفلسطينية وليس في فتح او حماس، الشرعية تتمثل أولا في الرئيس الذي شرع للانتخاب، وادخل حماس في المنافسة، واحترم نتائج التصويت، وكلف حماس ورجلها اسماعيل هنية رئيسا للوزراء، ومنحه كل تأييد.

اليوم اضطر الرئيس ابو مازن إلى إقالة هنية لأنه، بمعرفته، وربما بإرادته، ارتكبت كل تلك الجرائم. ولأنه الذي اعلن بلسانه إلغاء السلطة، واحتل رجاله كل مكان يرمز لها، وأعلن المتحدث الرسمي باسمه ان غزة حررت من قطعان العملاء، أي من السلطة الفلسطينية نفسها.

الكل يعرف أن ابو مازن صبر طويلا على هنية، وحماس وممارساتها، ونقضها للاتفاقات الموقعة، وحملها السلاح ضد السلطة، وتعاملها مع ايران، والسماح لخالد مشعل ان يدير شأنها من سورية.

رفض ابو مازن لأشهر عديدة مطالبات فتح بالاحتكام الى الشعب الفلسطيني من خلال انتخابات مبكرة ليقل فيها كلمته في من يحكم فلسطين. حماس لا تريد الاحتكام لأنها تعرف ان خيبة الفلسطينيين كبيرة في الكيفية التي ادارت بها حماس الحكومة، فلا هي حاربت اسرائيل ولا احترمت الاتفاقيات وخففت من آلام الناس الذين عاشوا في اسوأ مرحلة عرفتها الاراضي المحتلة منذ ان احتلتها اسرائيل.

وهنا أمام الجامعة العربية ان تقر الرئيس رئيسا، وتترك للفلسطينيين ان يختاروا رئيس وزرائهم عبر الانتخاب، فإن ارتضوا هنية فليبق وإن رفضوه فليأت من يقبلون به.

عن صحيفة (الشرق الأوسط)

«حماسستان».. و«فتحسطين».. حل الدولتين!

مارتن أنديك

هل يعرف الرئيس الفلسطيني محمود عباس أي شيء لا نعرفه نحن؟

ظلت قوات الأمن الرئاسي في قطاع غزة تتعرض على مدى خمسة ايام لهجمات مسلحي حركة «حماس». كما ان المبنى الرئاسي لعباس في مدينة غزة ظل ايضا تحت الحصار. إلا ان رده على كل هذه التحديات التي واجهت سلطته كان مجرد ملاحظات حول الجنون الذي اصاب غزة ورفض ان يحدد مسؤولية ما حدث بصورة قاطعة ومباشرة.

كان الجميع يتوقع ان يدين محمود عباس، الزعيم المنتخب ديمقراطيا، انقلاب «حماس» وان ينادي بتدخل دولي بغرض إعادة سيطرته على الاوضاع. لكنه ظل جالسا في رام الله لا يريد ان يواجه الحقيقة في الوقت الذي سقط فيه الجزء الوحيد المحرر من دولته الافتراضية في ايدي ألد اعدائه الفلسطينيين. أخيرا اصدر محمود عباس قرارا بحل الحكومة الفلسطينية التي تقودها حركة «حماس»، ولكن بعد ان استكملت الحركة السيطرة على غزة.

منتقدو عباس سيقولون ان ما حدث منه أمر ليس بغريب، إذ ينظرون اليه كزعيم ضعيف يفضل استرضاء من يتحدونه بدلا عن مواجهتهم. إلا ان عباس يدرك فيما يبدو الواقع هناك على نحو افضل منا.

ظل أفراد قوات «فتح» على مدى عام تقريبا ينفذون ردودهم الانتقامية في الضفة الغربية، حيث يسيطرون على الوضع، كلما تعرضوا الى هجوم من حركة «حماس» في غزة. ولكن عندما بدأ القتال هذه المرة لم تتخذ «فتح» خطوات تذكر داخل الضفة الغربية لمواجهة هجوم «حماس». في واقع الأمر تخلى كل من عباس وحركة «فتح» عن غزة لصالح «حماس» وتمسكوا بالضفة الغربية، وانتهى الأمر بكياني «حماستان» وفتحسطين» «حل إقامة دولتين»، لكنه ليس الحل الموجود في ذهن جورج بوش.

سيحاول القادة الفلسطينيون، بالطبع، مواصلة إعلان عدم قابلية تقسيم الوطن الفلسطيني. ولكن من المحتمل ان يستمد محمود عباس وقادة فتح الآخرون عزاءهم من المأزق الذي ستواجهه حركة «حماس» الآن.

دولة غزة الفاشلة التي تسيطر عليها «حماس» تقع بين مصر وإسرائيل. مياهها وكهربائها وبضائعها الاساسية تستورد من الدولة اليهودية، التي أعلنت حركة «حماس» ان تدميرها هدف اساسي للحركة. وفي حال إطلاق صاروخ «قسام» واحد على اسرائيل من داخل قطاع غزة باتجاه أي قرية اسرائيلية، ستهدد اسرائيل بإغلاق الحدود. ستلجأ «حماس» حينها الى التوصل الى وقف لإطلاق النار مع اسرائيل او السعي الى الحصول على مساعدة مصر في توفير الاحتياجات الاساسية لسكان قطاع غزة الذين يقدر عددهم بحوالي 1.5 مليون نسمة. ولكن هل ستسمح مصر بأن تكون على حدودها دولة ارهابية تديرها حركة تنتمي الى «الاخوان المسلمين» ولها علاقات مع ايران و«حزب الله»؟ ام ستصر على المحافظة على معايير محددة من النظام لمقابل تعاونها؟

وتطور الاحداث بهذه الطريقة سيحرر عباس للتركيز على الضفة الغربية، حيث يمكنه الاعتماد على قوات الدفاع الاسرائيلي لضرب التحديات المتوقعة من حماس، وعلى الاردن والولايات المتحدة للمساهمة في تشكيل قوات الامن. وعباس باعتباره رئيسا لمنظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية يمكنه التفاوض مع اسرائيل حول التخلي عن الضفة الغربية. وإذا ما سيطر على المنطقة يمكنه التوصل الى اتفاقية سلام مع اسرائيل تؤدي الى تأسيس دولة فلسطينية ذات حدود مؤقتة في الضفة الغربية والضواحي العربية للقدس الشرقية.

وفي غضون ذلك يمكن للفلسطينيين في غزة مقارنة مصيرهم تحت حكم حماس بمصير شعبهم في الضفة برعاية عباس، وهو ما يمكن ان يجبر حماس على قبول واقع اسرائيل مما يؤدي في النهاية الى توحيد غزة والضفة الغربية كهوية سياسية واحدة تعيش في سلام مع الدولة اليهودية. ومن الصعب الاعتقاد بأن مثل هذه النتائج الحميدة تنتج عن الحرب الاهلية الفلسطينية.

وتجدر الاشارة الى ان ايهود اولمرت لديه مصلحة في هذه النتائج ايضا. فقد انتخب بتفويض لترك الضفة الغربية، وقد اضعفت الحرب اللبنانية في الصيف الماضي اولمرت كثيرا. وأفضل آماله في الخلاص السياسي يكمن في تحريك عملية السلام. ومع انتخاب ايهود باراك زعيما لحزب العمل اصبح اولمرت الان شريكا مع الاجهزة الامنية التي يمكنها منحه المصداقية ومنع الضفة الغربية من المضي في طريق غزة.

عن / «واشنطن بوست»

اقتتال الإخوة الفلسطينيين: مآل تراجيدي لقضية تراجيدية

ماجد الكيالي □

لا يمكن التعاطي مع الاقتتال الدامي والمدمر بين حركتي «فتح» و «حماس» على أنه مجرد لحظة عابرة في تاريخ الحركة الوطنية الفلسطينية، كما لا يمكن المبالغة بوصفه نوعا من الحرب الأهلية.

كانت الساحة الفلسطينية شهدت حالات اقتتال بين فصائلها، على الأرض اللبنانية (لا سيما مع حالة «فتح – الانتفاضة»، و «فتح – المجلس الثوري»)، وفي الأراضي المحتلة بين «فتح» و «حماس»، في مرحلة قيام كيان السلطة في الضفة والقطاع.

وتوصيف ظاهرة الاقتتال الداخلي بمصطلح الحرب الأهلية غير مناسب، على رغم دمويته وقوته التدميرية وشحنة العنف والاستئصال فيه، ذلك أن الشعب الفلسطيني لا يعاني من انقسامات طائفية أو مذهبية أو اثنية أو سياسية أو طبقية، تذهب به إلى الحرب الأهلية. زد على ذلك ان الفلسطينيين إجمالا غير معنيين مباشرة بالاقتتال بين «فتح» و «حماس»، بحكم انصراف غالبيتهم عن الانخراط في العمل الفصائلي منذ زمن، داخل الأرض المحتلة وخارجها، وبحكم هيمنة الفصائل وبشكل فوقي على المجالين السياسي والاجتماعي الفلسطيني، وبواقع معرفتهم بأن الصراع الدائر ليس له البتة علاقة بالقضية الوطنية.

لكن عدم توصف ما يجري بالحرب الأهلية لا يقلل من مخاطره، ذلك أن هذا الوضع المنفلت أكثر خطورة من الحرب الأهلية، التي ربما لها مرجعيات وسياسات وإطارات، في حين أن ما يجري يعبر عن روح العصابات والمافيات وطلاب السلطة.

ما يجري في قطاع غزة مجرد صراع سلطة وهيمنة على المجتمع الفلسطيني من جانب أكبر حركتين سياسيتين (فتح وحماس)، من دون أن يكون لذلك مبرر وطني، لا سيما أن الصراع يجري في وضع لا سلطة فيه فوق سلطة الاحتلال.

وما يفاقم الخطورة انفلاش الوضع الفلسطيني، وهو ما يتمثل باستهلاك المرجعيات القيادية، وغياب الاجماعات السياسية، وتآكل الشرعيات الوطنية، وفلتان السلاح، وفوضى المنظمات والمليشيات والعصابات، والتداخلات والتوظيفات الخارجية للقضية الفلسطينية.

وكانت الفصائل الفلسطينية، كل بحسب إمكاناته، عملت على المبالغة بالتشكيلات العسكرية، وإشاعة مناخ العسكرة والعنف على حساب التشكيلات السياسية والاجتماعية، وأسست وجهات نظرها وأساليب عملها على تقديس العمل المسلح، من دون النظر إلى جدواه ووظائفه في كل مرحلة، وذلك على حساب أشكال النضال الأخرى الشعبية والمدنية، وظلت طوال مسيرتها أميل إلى العلاقات العشائرية والعائلية وللقيادة الأبوية والفردية والمزاجية، على حساب العلاقات الديموقراطية والمؤسسية والسياسية.

معنى ذلك أن الطبقة السياسية الفلسطينية كلها (وخصوصا المنتمية إلى «فتح» و «حماس»)، تتحمل المسؤولية الأساسية عن التدهور والتآكل والإخفاق الذي آلت إليه أحوال حركتها الوطنية، والذي كان أحد أهم مظاهره عدم تحقيق هذه الحركة إنجازات تتناسب وتضحيات الشعب الفلسطيني، في كل الخيارات التي أخذتها على عاتقها، من الانتفاضة إلى المفاوضة، ومن الكفاح المسلح إلى التسوية، ومن الثورة إلى بناء الكيان، ما كانت نتيجته انسداد آفاق العمل الفلسطيني، وتحويل شحنة العنف المختزنة نحو الاقتتال الداخلي!

كذلك فإن حركة «فتح»، التي استمرأت العيش على تاريخها النضالي، تتحمل مسؤولية التدهور في العلاقات الداخلية الفلسطينية، بسبب افتقادها مرجعية سياسية وتنظيمية، وتفشي الفوضى والانفلاش في صفوفها، وكونها لم تستوعب التغير الحاصل في الساحة الفلسطينية، ولم تراجع سياساتها في المشاركة، ولم تذهب نحو إصلاح أوضاعها، ومراجعة بناها وأشكال عملها وخطاباتها.

وللإنصاف فإن هذه الحركة لم تذهب نحو الاقتتال لحسم الوضع لمصلحتها، على رغم الظروف الصعبة التي مرت بها، خصوصا في ظل التنازع بينها وبين «حماس»، منذ اندلاع الانتفاضة في العام 2000، بل إنها ذهبت نحو الانتخابات.

في هذا الإطار ثمة مسؤولية في ما يجري تقع على عاتق المداخلات الخارجية (الدولية والإقليمية) في الشأن الفلسطيني، لا سيما المداخلات الإسرائيلية، التي أدت إلى انسداد الأفق السياسي أمام الفلسطينيين بالانتفاضة أو بالمفاوضة، بالعمل المسلح أم بالعمل السلمي، وكل ذلك تسبب في مفاقمة الإحباط واليأس وانعدام الأمل، وبالتالي التطرف، لدى الفلسطينيين، من دون أن ننسى الاختراقات الإسرائيلية المباشرة في جسمهم. ولا شك في أن إسرائيل تتوخى من هذه المداخلات والاختراقات، التأكيد على عدم أهلية الفلسطينيين لإدارة شؤونهم، وإخلاء مسؤوليتها عن تدهور أوضاعهم، وإثبات أنه لا يمكن الثقة بهم في عملية التسوية، كونهم يميلون إلى العنف حتى في حل مشاكلهم البينية. كما أن هذه الأوضاع يمكن أن تغطي على الممارسات الوحشية التي تنتجها إسرائيل ضد الفلسطينيين، بما في ذلك التضييق عليهم، وإمعانها في القتل والتدمير.

والحقيقة المؤسفة والمريرة هنا في أن الاقتتال بين فتح وحماس بدا أشد هولاً وقتلاً وتدميراً من كثير من العمليات الإسرائيلية، لا سيما أن هذا الاقتتال حدث في وقت نحت فيه الفصائل (وخصوصا حماس) نحو الهدنة والتهدئة مع إسرائيل! كما شهدت استخدام صنوف من الأسلحة لم يجر استخدامها في مواجهة الاجتياحات الإسرائيلية! والأدهى أن عمليات الاقتتال شهدت حالات يندى لها الجبين، مثل إعدام شخص من على سطح بناية عالية، والإقدام على قتل جريح، أو «أسير» (!)، واستهداف البيوت والعائلات الآمنة والمستشفيات.

فإذا كان ضحايا الاقتتال بين الأخوة من الفلسطينيين بلغ في يومين حوالي 84 قتيلاً (من مساء الأحد إلى مساء الثلاثاء 11-13/6)، مع كل ما في ذلك من أعمال تدمير وانتهاك لحقوق الإنسان والأبرياء، وقتل متعمد حتى للجرحى، فمن الذي سيتحدث بعد ذلك عن عمليات القتل والتدمير أو عن المجازر التي تحدثها إسرائيل في الفلسطينيين؟!

ومن أحداث قطاع غزة المريرة والمؤسفة والمؤلمة، يمكن التوصل إلى استنتاجات، أهمها:

أولاً، أن الفلسطينيين لم ينجحوا في استثمار الانسحاب الإسرائيلي الأحادي من القطاع، بتحويله إلى إنجاز وطني يمكن البناء عليه، إذ تم دوس هذا الإنجاز، وتجاهل التضحيات التي بذلت في سبيله، بتحويل قطاع غزة الى مكان للاقتتال وليس إلى نموذج يليق بولادة الكيان الفلسطيني.

ثانيا، حول الاقتتال الانتخابات الديموقراطية النزيهة من مفخرة للفلسطينيين إلى وبال عليهم، وكارثة على حركتهم الوطنية.

ثالثا، بينت الأحداث أن الفلسطينيين لم ينجحوا في امتحان التسوية، ولا في بناء الكيان، كما لم ينجحوا في امتحان الديموقراطية، أو في بناء حركة وطنية.

رابعا: أثارت أحداث القطاع مجددا شبهة مفادها أن حركات الإسلام السياسي في المنطقة العربية (وضمنها حماس) إنما تتوسل الانتخابات باعتبارها مجرد وسيلة للوصول إلى السلطة، وليس باعتبارها طريقة أو نهجا في إدارة النظام والسياسة والمجتمع. ودليل ذلك أن «حماس» رفضت أي حل ديمقراطي (استفتاء – انتخابات رئاسية وتشريعية مبكرة) لحل مسألة ازدواجية السلطة. وبدلا من ذلك فضلت الاقتتال لحسم الخلافات الداخلية، ولتكريس هيمنتها الأحادية، متوسلة الخطابات التكفيرية والتخوينية.

خامسا، الأحداث الدامية والمؤسفة في قطاع غزة، ورد الفعل الانتقامي من حركة فتح في الضفة، تشي باضمحلال أو بتفسخ الحركة الوطنية الفلسطينية، التي انطلقت منذ منتصف الستينات، والتي كانت عملت على إثارة الغرائز والعواطف والعصبيات والشعارات، عند الفلسطينيين، أكثر بكثير من اشتغالها على السياسات المرتبطة بالعقلانية وموازين القوى والإنجازات والمشاركة وتنمية الروح الوطنية والمؤسسات الكيانية الجامعة، لديهم.

حقا إنه مآل تراجيدي لقضية تراجيدية بامتياز!

□ كاتب فلسطيني